

مصرف ليبيا المركزي

ميزان المدفوعات

لعامي 2011 و 2012

إدارة البحوث والإحصاء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المحتويات

الصفحة	الموضوع
1	تقديم
2	مصطلحات وتعريف.....
12	ملخص لميزان المدفوعات الليبي لعام 2011.....
12	أولاً : الحساب الجاري
13	• الميزان التجاري.....
14	• حساب الخدمات ، الدخل والتحويلات الجارية
14	ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي
14	ثالثاً : الميزان الكلي
15	جدول : ميزان المدفوعات الليبي لعام 2011.....
17	الرسوم البيانية.....
19	ملخص لميزان المدفوعات الليبي لعام 2012.....
20	أولاً : الحساب الجاري
21	• الميزان التجاري.....
21	• حساب الخدمات ، الدخل والتحويلات الجارية
22	ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي
22	ثالثاً : الميزان الكلي
23	جدول : ميزان المدفوعات الليبي لعام 2012.....
25	الرسوم البيانية.....
27	ملخص منقح لميزان المدفوعات ليبيا لعام 2010/2009.....

تقديم

يسر إدارة البحوث والإحصاء بمصرف ليبيا المركزي أن تعلن عن الانتهاء من إعداد كتيب إحصاءات ميزان مدفوعات ليبيا لعامي 2011 ، 2012 والذي يشتمل على بيانات نقدية ومالية عن قيمة المعاملات الجارية والرأسمالية المتبادلة بين ليبيا والعالم الخارجي خلال لعامي 2011 ، 2012 ، مبنية حسب المنهجية والمفاهيم الواردة في الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي . كما يتضمن هذا الكتيب بيانات منقحة عن ميزان المدفوعات لعامي 2009 , 2010

وقد تم الاعتماد في إعداد هذا الميزان على البيانات الواردة من الإدارات التالية بمصرف ليبيا المركزي وهي : إدارة الرقابة على المصارف والنقد ، إدارة الحسابات ، إدارة الإحتياطيات ، إدارة الإصدار ، إدارة العمليات المصرفية ، وكذلك على المعلومات التي تم استلامها من العديد من الهيئات والمؤسسات والشركات المقيمة في ليبيا ومن بينها : وزارة التخطيط ، وزارة السياحة ، المؤسسة الوطنية للنفط ، المصارف التجارية، المصرف العربي الليبي الخارجي ، الشركة الليبية للاستثمارات الخارجية ، الشركة الليبية للاستثمارات الأفريقية ، محافظة ليبيا إفريقيا للاستثمار ، المؤسسة الليبية للاستثمار ، المحفظة طويلة المدى، شركات النفط الأجنبية ، شركات التأمين الوطنية، شركات الخطوط الجوية الليبية ، الشركة الوطنية العامة للنقل البحري ، الشركة الليبية للبريد والاتصالات وتقنية المعلومات ، شركات الطيران الأجنبية ، بعثة الأمم المتحدة العاملة باليبيا وغيرها من المصادر المحلية الأخرى .

إدارة البحوث والإحصاء

مصطلحات وتعريف

تُعد هذه المصطلحات والتعاريف توضيحاً للمفاهيم التي يتم على أساسها تصنيف إحصاءات ميزان المدفوعات وبيان كيفية جمع وتبويب هذه الإحصاءات وفقاً للمنهجية المتبعة في دليل ميزان المدفوعات للطبعة الخامسة الذي أعده صندوق النقد الدولي في عام 1993 ، والذي وضع بهدف مساعدة الباحثين والمهتمين في فهم طبيعة ونوعية البيانات والأساليب المستخدمة في حسابات ميزان المدفوعات .

أولاً : الحساب الجاري :-

يشتمل الحساب الجاري على كافة المعاملات التي تتضمن قيمةً إقتصادية تمت بين جهات المقيمة في الإقتصاد الوطني وجهات أخرى غير المقيمة به^(*)، كذلك يشمل القيود المعادلة للقيم الإقتصادية الجارية المقدمة أو المستلمة دون مقابل . وينقسم الحساب الجاري إلى البنود التالية : السلع والخدمات ، الدخل ، التحويلات الجارية .

أ- السلع والخدمات :-

السلع :

يشمل بند السلع معظم السلع المنقولة المصدرة والمستوردة بين جهات مقيمة وأخرى غير مقيمة وينجم عنها تغيير في الملكية . ويشمل بند السلع المرسلّة للتجهيز الصادرات أو الواردات إذا كان التجهيز يتم في الإقتصاد القائم بإعداد البيانات من السلع التي تعبر الحدود لأغراض التجهيز في الخارج ، وما يتبع ذلك من إعادة استيراد لهذه السلع أو إعادة تصديرها إذا كان التجهيز يتم في الإقتصاد القائم بإعداد البيانات . وتقيم السلع المذكورة بالقيم الإجمالية قبل وبعد التجهيز ، ويعتبر هذا البند استثناءً لمبدأ تغيير الملكية .

^(*) غير المقيم تعنى فرد أو شركة أو مؤسسة أو أي منظمة أخرى تكون مقيمة في بلد غير ليبيا ، أو مقيمة في ليبيا لمدة تقل عن سنة .

كما يشمل بند إصلاح السلع أعمال الإصلاح التي يقوم بها غير المقيمين أو العكس ، مثل إصلاح السفن والطائرات وما إلى ذلك .

كما يشمل السلع التي تحصل عليها الناقلات في الموانئ وكافة ما تحصل عليه الناقلات (جوية - بحرية... الخ) المقيمة في الإقتصاد المعد للبيانات من الخارج ، وما تحصل عليه الناقلات غير المقيمة من الإقتصاد المعد للبيانات من سلع مثل الوقود والمؤن والمواد الأولية والإمدادات ، ولا يشمل ذلك تقديم الخدمات المساعدة (عمليات القطر والصيانة وما شابه ذلك) المشمولة تحت بند النقل. وأخيراً يشمل بند السلع كافة صادرات وواردات الذهب التجاري (غير النقدي) الذي لا يقع ضمن حيازات السلطات كأصل احتياطي (الذهب النقدي) ، ويعامل الذهب غير النقدي كأى سلعة أخرى .

الخدمات:

1- النقل

يشتمل بند النقل على نقل السلع والركاب بجميع وسائل النقل (بري، بحري وجوي) والخدمات الأخرى التوزيعية والمساعدة بما في ذلك تأجير معدات النقل مع أطقم التشغيل التي يقدمها مقيمون إلى غير مقيمين والعكس .

2- السفر

يشتمل بند السفر على السلع والخدمات بما فيها تلك المتعلقة بالصحة والتعليم التي يحصل عليها المسافرون غير المقيمين في الإقتصاد المضيف (بمن فيهم المسافرون في رحلات سياحية قصيرة) لأغراض تتعلق بالأعمال أو الاستخدام الشخصي خلال زيارتهم التي تقل مدتها عن عام واحد ولا يشمل بند السفر خدمات الركاب الدولية التي تدخل في بند النقل ، ويعامل الطلاب والمسافرون للعلاج كمسافرين بغض النظر عن مدة إقامتهم ، إلا أن هناك فئات أخرى معينة لا تعتبر ضمن المسافرين مثل العسكريين والعاملين في السفارات والعمال غير المقيمين حيث يتم إدراج مصروفات العمال غير المقيمين ضمن بند السفر، في حين تدرج مصروفات العسكريين والعاملين في السفارات ضمن الخدمات الحكومية .

3- خدمات الاتصالات

يشتمل بند خدمات الاتصالات على المعاملات في مجال الاتصالات بين المقيمين وغير المقيمين وتشمل هذه الخدمات مجالات الخدمات البريدية ونقل وتوزيع المراسلات والاتصالات السلكية واللاسلكية (نقل المعلومات الصوتية والمرئية وغير ذلك من المعلومات بالوسائل المتنوعة وما يرتبط بها من خدمات الصيانة التي يقدمها المقيمون لغير المقيمين أو يتلقونها منهم) .

4- خدمات التشييد

يشتمل بند خدمات التشييد على أعمال البناء والتشييد ومشروعات التركيب التي تقوم بها مؤسسات مقيمة وعمالها على أساس مؤقت في الخارج أو العكس ، أو في المناطق الخاضعة للسيادة الوطنية في الخارج ، ولا تشمل تلك الأعمال ما تقوم به المؤسسة الأجنبية المنتسبة لمؤسسة مقيمة (إستثمار مباشر) .

5- خدمات التأمين

يشتمل بند خدمات التأمين على الخدمات التأمينية التي تقدمها مؤسسات التأمين المقيمة إلى المؤسسات غير المقيمة والعكس ، ويشمل هذا البند خدمات التأمين على الشحن (على السلع المصدرة والمستوردة) وغير ذلك من خدمات التأمين المباشر (بما في ذلك التأمين على الحياة وغيره من أنواع التأمين الأخرى) ، وخدمات إعادة التأمين .

6- الخدمات المالية

يشتمل بند الخدمات المالية (عدا الخدمات المرتبطة بمؤسسات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية) على خدمات الوساطة المالية والخدمات المساعدة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين ، ويندرج تحت هذا البند العمولات والرسوم المتعلقة بخطابات الاعتماد وخطوط الإئتمان وخدمات التأجير المالي ، معاملات الصرف الأجنبي ، الخدمات الإئتمانية للمستهلكين ، خدمات رجال الأعمال ، خدمات السمسة ، خدمات الضمان ومختلف ترتيبات وأدوات التحوط من تقلبات الأسعار وما إلى ذلك . أما الخدمات المساعدة فتشمل الخدمات

المتعلقة بمجالات تشغيل وتنظيم الأسواق المالية وخدمات حفظ الأوراق المالية وما شابه ذلك.

7- خدمات الحاسوب

يشتمل بند خدمات الحاسب الآلي والمعلومات على المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين في المجالات المتعلقة بالاستشارات في مجال الحاسوب ، وتنفيذ البرامج الجاهزة وخدمات المعلومات (معالجة البيانات وقواعد البيانات ووكالات الأنباء) وصيانة وإصلاح الحواسيب والمعدات ذات الصلة بأجهزة الحاسوب .

8- خدمات رسوم الإمتياز

يشتمل بند رسوم الإمتياز والترخيص على متحصلات (صادرات) ومدفوعات (واردات) الخدمات التالية بين مقيمين وغير مقيمين:

- الاستخدام المرخص به لأصول غير ملموسة غير منتجة وغير المالية، وحقوق الملكية الفكرية والفنية ، مثل العلامات التجارية وحقوق التأليف وبراءات الاختراع والعمليات المبتكرة ، والأساليب الفنية والتصميمات ، وحقوق التصنيع وإمتهادات حق الاستخدام وما شابه ذلك.

- استخدام المنتجات الأصلية أو النماذج الأولية ، مثل المخطوطات والأفلام وما شابه ذلك من خلال اتفاقات بالترخيص .

9- خدمات أخرى

يشتمل بند خدمات أخرى في مجال الأعمال على الخدمات المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين في مجالات المتاجرة والخدمات الأخرى المرتبطة بالتجارة وخدمات التأجير التشغيلي وخدمات أخرى متنوعة في مجال الأعمال والخدمات المهنية والفنية .

10- خدمات شخصية وثقافية وترفيهية

يشتمل بند الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين على ما يلي :

- الخدمات المرتبطة بوسائل سمعية وبصرية، المتبادلة بين المقيمين وغير المقيمين ، وتتضمن الخدمات المرتبطة بالإنتاج السينمائي المسجل على أشرطة الأفلام أو الفيديو وبرامج الراديو والتلفزيون والتسجيلات الموسيقية (ومن أمثلة هذه الخدمات المبالغ والأجور التي يتلقاها الممثلون والمنتجون ومن على شاكلتهم نظير الإنتاج وحقوق التوزيع المباعة لوسائل الإعلام) .

- الخدمات الثقافية الأخرى وتشمل الخدمات الشخصية والثقافية والترفيهية الأخرى كتلك المرتبطة بالمكتبات والمتاحف وغير ذلك من الأنشطة الثقافية والرياضية .

11- الخدمات الحكومية

تشمل فئة الخدمات الحكومية غير المدرجة في أماكن أخرى على كل الخدمات المرتبطة بقطاعات حكومية أو منظمات دولية أو اقليمية غير المبوبة تحت بنود أخرى (مثال ذلك مصروفات السفارات والقنصليات) .

ب- الدخل :

ويشتمل على ما يلي:

1- تعويضات العاملين

يشتمل بند تعويضات العاملين على الأجور والرواتب والمزايا الأخرى النقدية والعينية لعمال الحدود والعمال الموسميين وغيرهم من العمال غير المقيمين مثل : (العمال المحليين العاملين في السفارات) .

2- دخل الإستثمار

يشتمل بند دخل الإستثمار على متحصلات الدخل المرتبطة بحيازات المقيمين لأصول مالية خارجية ومدفوعاتهم المرتبطة بخصوم تجاه غير المقيمين ، ويتكون دخل الإستثمار من أنواع الدخل المستمدة من أنشطة الإستثمار المباشر واستثمارات الحافظة واستثمارات أخرى، وينقسم عنصر الإستثمار المباشر إلى دخل حقوق الملكية (الأرباح الموزعة ، وأرباح الفروع الموزعة ، والعائدات المعاد استثمارها)، والدخل من الدين (الفوائد)،

ويتفرع دخل إستثمارات الحافطة إلى الدخل من حقوق الملكية (أرباح موزعة) والدخل من الدين (فوائد) ، ويشمل الدخل من إستثمارات أخرى الفوائد المكتسبة من أنواع أخرى من رأس المال (قروض وما شابه ذلك) ، كما يشمل من حيث المبدأ الدخل المحتسب أو المقدر للأسر من صافي حقوق ملكيتها في إحتياطيات التأمين على الحياة وصناديق المعاشات التقاعدية .

ج- التحويلات الجارية

هي البنود الموازنة للتغيرات في ملكية الموارد الحقيقية أو البنود المالية بين المقيمين وغير المقيمين دون أن تتضمن المعاملة قيمة إقتصادية مقابلة سواء كان تغير الملكية طوعياً أو إلزامياً ، وتتكون التحويلات الجارية من جميع التحويلات التي لا تتضمن ما يلي :

- تحويلات ملكية أصول ثابتة .
- تحويلات أموال مرتبطة أو مشروطة بحيازة أصول ثابتة أو بالتصرف فيها .
- الإعفاء من الإلتزامات المالية دون تلقي الدائنين لأي مقابل عوضاً عنها . فهذه الأنواع الثلاثة من المعاملات هي تحويلات رأسمالية أما التحويلات الجارية فتشمل تحويلات الحكومة العامة (مثل التحويلات الجارية المرتبطة بالتعاون الدولي بين مختلف الحكومات والمدفوعات الضريبية الجارية على الدخل والثروة وما شابه ذلك) ، والتحويلات الأخرى مثل تحويلات العاملين وأقساط التأمين (مع استبعاد رسوم الخدمة) ، واستحقاقات التأمين بخلاف التأمين على الحياة .

ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي :-

يضم هذا الحساب عنصرين رئيسيين هما الحساب الرأسمالي والحساب المالي وهما متوافقان مع ذات الحسابين في نظام الحسابات القومية . وفي هذين الحسابين تعتبر الاستحقاقات على غير المقيمين أصولاً ، وتعتبر الإلتزامات إزاء غير المقيمين خصوماً .

وعادة ما يكون طرفا المعاملة في الأصول أو الخصوم هما المقيم وغير المقيم إلا أن هناك حالات محدودة قد يكون فيها كلا الطرفين مقيماً أو قد يكون كلاهما غير المقيم . وتستبعد من الحساب الرأسمالي والمالي جميع تغييرات التقييم وغيرها من التغييرات التي تلحق بالأصول والخصوم الأجنبية دون أن يرجع التغيير إلى حدوث معاملات ، وتدرج هذه التغييرات بدلاً من ذلك في وضع الإستثمار الدولي بإستثناء بنود معينة ذات أهمية تحليلية وذات تأثير على حسابات مختلفة ، مثل الخصوم التي تشكل احتياطات لسلطات أجنبية ومعاملات التمويل الإستثنائي .

(أ) الحساب الرأسمالي

يضم الحساب الرأسمالي عنصرين رئيسيين هما حساب التحويلات الرأسمالية وحساب حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها . ويتكون حساب التحويلات الرأسمالية من التحويلات التي تتضمن تغييراً في ملكية أصول ثابتة أو تحويلات الأموال المرتبطة أو المشروطة بحيازة أصول ثابتة أو التصرف فيها أو التحويلات الناتجة عن قيام الدائن بإسقاط خصوم المدين دون تلقي أي مقابل لها. وتشتمل التحويلات الرأسمالية على عنصرين :

- الحكومة العامة وتنقسم إلى الإعفاء من الدين وتحويلات أخرى .
- القطاعات الأخرى وتنقسم إلى تحويلات المهاجرين والإعفاء من الدين . ويشمل حساب حيازة الأصول غير المنتجة غير المالية أو التصرف فيها الأصول غير الملموسة مثل البراءات المرخصة وعقود التأجير وغير ذلك من العقود القابلة للتحويل إلى الغير والشهرة التجارية وما شابه ذلك . ولا يتضمن هذا البند حيازة الأراضي أو التصرف فيها في إقليم إقتصادي محدد ، لكنه قد يتضمن شراء أو بيع الأراضي من جانب السفارات الأجنبية .

(ب) الحساب المالي

يستند تصنيف العناصر الأساسية في الحساب المالي إلى المعايير التالية :

تقسم كل العناصر حسب نوع الإستثمار أو تقسيم وظيفي (الإستثمار المباشر ، استثمارات الحافظة ، استثمارات أخرى وأصول احتياطية). يجري التمييز داخل فئة الإستثمار المباشر على أساس اتجاه الإستثمار (في الخارج أو في الإقتصاد القائم بإعداد البيان) كما يجري التمييز على أساس الأصول والخصوم في بندي رأس مال (حقوق الملكية) وأنواع أخرى من رأس المال الداخلين في فئة الإستثمار المباشر . أما داخل فئتي إستثمارات الحافظة واستثمارات أخرى ، فيجري التمييز بينهما على أساس المعيار المعتاد أي الأصول والخصوم .

يعتبر التصنيف حسب نوع الأداة ذو أهمية خاصة بالنسبة لاستثمارات الحافظة واستثمارات أخرى (سندات الملكية أو سندات الدين والإئتمانات التجارية والقروض والعملة والودائع وأصول وخصوم أخرى) ويشمل استثمار الحافظة الأدوات المالية التقليدية إلى جانب الأدوات الجديدة في السوق النقدية وغير ذلك من الأدوات المالية والمشتقات .

1- الإستثمار المباشر

يعبر الإستثمار المباشر عن مصلحة مستديمة لجهة مقيمة (المستثمر المباشر) في جهة مقيمة بإقتصاد آخر (مؤسسة الإستثمار المباشر) ويتضمن الإستثمار المباشر كافة المعاملات بين المستثمرين المباشرين ومؤسسات الإستثمار المباشر ، أي أنه لا يقتصر فقط على المعاملة المبدئية بين الطرفين بل يشمل كافة المعاملات اللاحقة بينهما وبين المؤسسات المنتسبة سواء كانت مساهمة أو غير مساهمة . وتقسم معاملات الإستثمار المباشر (في الخارج وفي الإقتصاد القائم بإعداد البيان) إلى رأسمال (حقوق الملكية) والعائدات المعاد استثمارها وأنواع رأس المال الأخرى (معاملات بين الشركات) ، ويجري التمييز في حالتها رأسمال (حقوق الملكية) وأنواع رأس المال الأخرى بين استحقاقات والتزامات تجاه المؤسسات المنتسبة من جهة ، وبين استحقاقات والتزامات تجاه المستثمرين المباشرين من

جهة أخرى وتقتصر المعاملات فيما بين المصارف المنتسبة والمعاملات فيما بين جهات الوساطة المالية المنتسبة الأخرى على رأسمال (حقوق الملكية) ورأسمال الدين القائم .

2- استثمار الحافظة

تشتمل فئة إستثمارات الحافظة على المعاملات في سندات الملكية وسندات الدين، وتنقسم الأخيرة إلى سندات وأذونات وأدوات السوق النقدية والمشتقات المالية مثل (عقود الإختيار) إذا تولد عن الأداة المشتقة استحقاقات والتزامات مالية . وتتوزع مختلف أنواع الأدوات المالية الجديدة على البنود الملائمة لأنواعها في هذا التصنيف (تستبعد المعاملات التي تشملها فننا الإستثمار المباشر والأصول الاحتياطية) .

3- إستثمارات أخرى

تشتمل فئة إستثمارات أخرى على الإئتمانات التجارية القصيرة الأجل والطويلة الأجل والقروض (بما في ذلك استخدام إئتمان وقروض صندوق النقد الدولي والقروض المرتبطة بالتأجير المالي) ، والعملية والودائع (القابلة للتحويل وغير ذلك مثل الودائع الإدخارية والودائع لأجل وأسهم المدخرات والقروض وأسهم الإئتمانية وما شابه ذلك) ، وحسابات أخرى مستحقة التحصيل أو الدفع ويستبعد من ذلك المعاملات التي يشملها الإستثمار المباشر .

ثالثاً : الإحتياطيات والبنود المتعلقة بها :-

تشتمل فئة الأصول الإحتياطية على المعاملات في الأصول التي تعتبرها السلطات النقدية في الإقتصاد أصولاً متاحة للاستخدام بغرض الوفاء بإحتياجات ميزان المدفوعات وإحتياجات أخرى في بعض الأحيان . ولا يرتبط توافر هذه الأصول إرتباطاً وثيقاً من حيث المبدأ بالمعايير الشكلية مثل معيار الملكية أو العملة المحرر بها الأصل ، وتشمل الأصول

الاحتياطية الذهب النقدي ، حقوق السحب الخاصة ، وضع الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي ، الأصول من النقد الأجنبي (عملات وودائع وأوراق مالية) ، واستحقاقات أخرى . وتستبعد الطبعة الخامسة لدليل ميزان المدفوعات تغيرات التقييم في الأصول الاحتياطية والقيود المقابلة لتلك التغيرات ، كما تستبعد أيضاً تخصيص وإلغاء حقوق السحب الخاصة وإضفاء / إبطال الصفة النقدية للذهب والقيود المقابلة لتلك التغيرات. ذلك أن مثل هذه التغيرات التي لا تنتج عن معاملات تدرج في هذه الطبعة تحت وضع الإستثمار الدولي .

رابعاً : السهو و الخطأ :-

تنص القاعدة الأساسية بدليل ميزان المدفوعات على تسجيل كل معاملة في قيدين متساويين في القيمة أحدهما دائن بإشارة موجبة والآخر مدين بإشارة سالبة أي أن الرصيد النهائي الصافي في البيان يجب أن يساوي صفرأ ، غير أن ذلك نادراً ما يتحقق في الواقع العملي ، نظراً لأن البيانات غالباً ما يتم إستخراجها على حدة من مصادر مختلفة ، ولذلك يتبقى رصيد صافي على الجانب الدائن أو المدين أو بعبارة أخرى صافي السهو والخطأ .

ملخص لوضع ميزان المدفوعات لعام 2011

تأثر الوضع العام لميزان مدفوعات ليبيا خلال عام 2011 بالأحداث التي مرت بها البلاد والتي كان أثرها واضحاً على القطاع النفطي بوجه خاص وبقية الأنشطة الاقتصادية بوجه عام، حيث أدت إلى اغلاق معظم الابار النفطية بشكل كامل وتوقفها عن الانتاج ، بالإضافة الى الاضرار التي لحقت بخطوط نقل النفط الخام الى الساحل الشمالي من البلاد، وخصوصاً المناطق الوسطى مما أدى الى توقف مصانع تكرير المنتجات النفطية ،وقد نجم عن ذلك تراجع الصادرات النفطية وبالتالي تراجع فاض ميزان الحساب الجاري الذي تأثر أساساً بالانخفاض في فائض الميزان التجاري بعد التراجع الكبير في عوائد الصادرات النفطية ، والذي كان له الأثر الواضح على وضع الميزان الكلي الذي حقق فائضاً بلغ 4.2 مليار دينار خلال العام (اي مايعادل 8.5 % من الناتج المحلي الاجمالي) مقابل 5.7 مليار دينار (اي مايعادل 5.6% من الناتج المحلي الاجمالي) عام 2010.

فيما يلي تحليل للبنود الرئيسية المكونة لميزان المدفوعات :-

أولاً - الحساب الجاري :

تشير بيانات ميزان المدفوعات لعام 2011 إلى إنخفاض الحساب الجاري (سلع، خدمات دخل وتحويلات جارية) بمقدار 16.0 مليار دينار ليبلغ 3.9 مليار دينار (اي مايعادل 7.8% من الناتج المحلي الاجمالي) مقابل 19.9 مليار دينار عام 2010 (اي مايعادل 19.4% من الناتج المحلي الاجمالي) ، ويعزى السبب في إنخفاض فائض الحساب الجاري إلى الانخفاض الملحوظ في فائض الميزان التجاري لعام 2011 بمقدار 20.2 مليار دينار والبالغ 9.6 مليار دينار عام 2011 مقابل 29.8 مليار دينار عام 2010 ، كما سجل ميزان الخدمات عجز بلغ 5.3 مليار دينار مقابل عجز مقداره 7.5 مليار دينار في عام 2010 ، أما بالنسبة لحساب الدخل (تعويضات العاملين، ودخل الإستثمار) فقد سجل فائض

مقداره 68.3 مليون دينار مقابل عجز بلغ مقداره 37.0 مليون دينار في عام 2010 ، فيما حقق حساب التحويلات الجارية عجزاً بلغ 460 مليون دينار مقابل عجزاً مقداره 2.3 مليار دينار في عام 2010.

وفيما يلي عرض لأهم بنود هذا الحساب :-

1 - الميزان التجاري :

تراجع فئض الميزان التجاري خلال العام 2011 بصورة ملحوظة حيث بلغت نسبة التراجع 67.8% ليقتصر على 9.6 مليار دينار مقابل 29.8 مليار دينار خلال العام 2010، ويعزى هذا التراجع في الفائض خلال العام 2011 إلى الإنكماش الملحوظ لحصيلة الصادرات النفطية بسبب الأحداث التي مرت بها البلاد خلال العام، حيث تراجعت الصادرات النفطية إلى 22.8 مليار دينار مقابل 59.9 مليار دينار عام 2010، مسجلة بذلك إنخفاضاً قدره 37.1 مليار دينار ، وبنسبة إنخفاض 61.9%، إلا إن ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط العالمية خلال عام 2011 إنعكس بشكل إيجابي على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والداعم الرئيسي للإحتياجات الرسمية للمصرف المركزي من العملات الأجنبية ، حيث بلغ متوسط أسعار النفط الليبي لعام 2011 نحو 101.42 دولار للبرميل مقابل 79.46 دولار للبرميل عام 2010 بنسبة ارتفاع قدرها 27.6% ، ولعل بيانات حساب الميزان التجاري لعام 2011 تعطي صورة واضحة للآثار الايجابية الناجمة عن ارتفاع اسعار النفط خلال العام التي أدت إلى تعويض الإنخفاض في الصادرات النفطية على الميزان التجاري بوجه خاص وعلى الميزان الكلي بوجه عام.

2 - حساب الخدمات ، الدخل و التحويلات الجارية :

اظهر صافي حساب الخدمات ، الدخل والتحويلات الجارية لعام 2011 عجزاً بلغ 5.7 مليار دينار مقابل 9.9 مليار دينار في عام 2010 ، ويعزى الإنخفاض الملحوظ في عجز هذا

الحساب إلى إنخفاض العجز في حساب الخدمات بنسبة 29.3% ليصل إلى 5.3 مليار دينار عام 2011 مقابل 7.5 مليار دينار في عام 2010 وكذلك انخفاض العجز في حساب التحويلات الجارية والبالغ 460 مليون دينار وفائض حساب الدخل البالغ 68.1 مليون دينار .

ثانياً – الحساب الرأسمالي والمالي

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية لليبيا مع العالم الخارجي في عام 2011 المتمثلة في التحويلات الرأسمالية ، وحياسة الأصول غير المنتجة غير المالية ، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج ، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية ، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملية والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف أو الحكومات العامة أو القطاعات الأخرى تدفقاً للخارج بلغ 3.0 مليار دينار ، مقابل تدفقاً للخارج بلغ 11.5 مليار دينار في عام 2010 .

ثالثاً – الميزان الكلي

حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا فائضاً بلغ 4.2 مليار دينار خلال عام 2011 ، مقابل 5.7 مليار دينار خلال عام 2010 .

ميزان المدفوعات
لسنة 2011

"مليون دينار"

2011			البند
الرصيد	مدين	دائن	
3871.0	21265.8	25136.8	أولاً : حساب العمليات الجارية :
9589.2	13664.0	23253.2	<u>السلع</u>
9589.2	13664.0	23253.2	1- بضائع
16814.0	5974.3	22788.4	(أ) قطاع النفط
7224.8 -	7689.7	464.8	(ب) القطاعات الأخرى
0.0	0.0	0.0	2- ذهب غير نقدي
5326.5 -	5363.1	36.6	<u>الخدمات</u>
1181.0 -	1213.9	32.9	1- النقل
1062.6 -	1062.6	0.0	(أ) النقل البحري
118.3 -	151.3	32.9	(ب) النقل الجوي
0.0	0.0	0.0	(ج) نقل آخر
2768.2 -	2768.2	0.0	2- السفر
8.5 -	12.2	3.7	3- خدمات الإتصالات
50.0 -	50.0	0.0	4- خدمات التشييد
303.8 -	303.8	0.0	5- خدمات التأمين
0.0	0.0	0.0	6- خدمات الإمتياز والترخيص
0.0	0.0	0.0	7- خدمات مالية
0.0	0.0	0.0	8- خدمات الحاسب الآلي
0.0	0.0	0.0	9- خدمات ثقافية وترفيهية
1015.0 -	1015.0	0.0	10- خدمات حكومية
0.0	0.0	0.0	11- أنواع أخرى من خدمات الأعمال
68.3	1407.9	1476.2	<u>الدخل</u>
0.0	0.0	0.0	1- تعويضات العاملين
68.3	1407.9	1476.2	2- دخل الإستثمار
827.2 -	1162.7	335.5	(أ) الإستثمار المباشر
646.6	245.2	891.8	(ب) إستثمار الحافظة
248.9	0.0	248.9	(ج) إستثمارات أخرى

... تابع

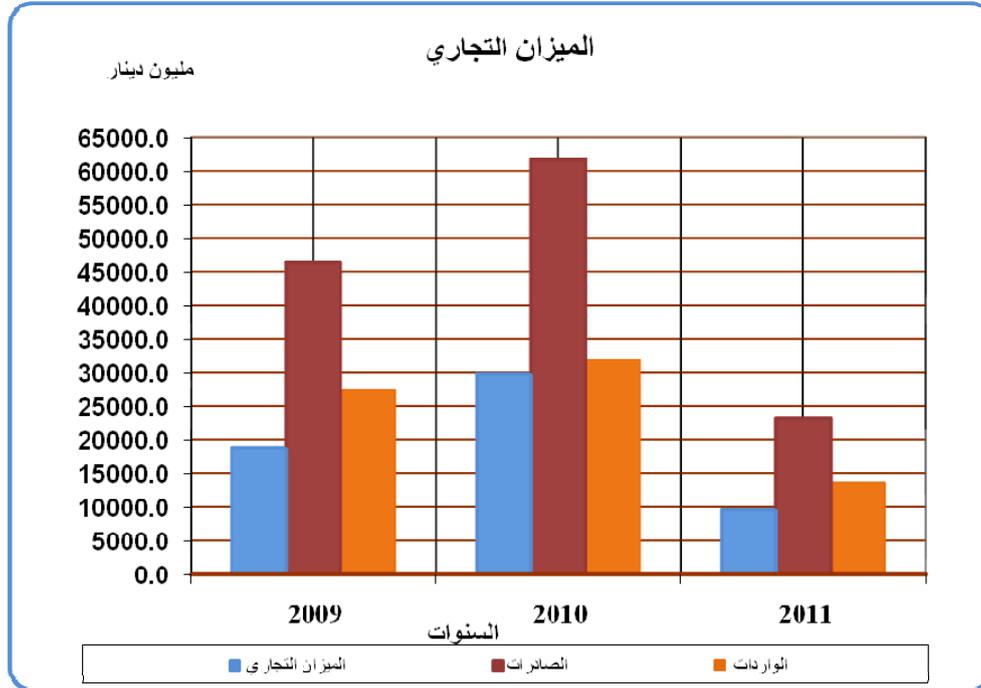
"مليون دينار"

2011			البند
الرصيد	مدين	دائن	
460.0-	830.8	370.8	التحويلات الجارية
333.0	37.8	370.8	1- القطاع الرسمي
793.0 -	793.0	0.0	2- قطاعات أخرى
610.0 -	610.0	0.0	(أ) تحويلات العاملين
183.0 -	183.0	0.0	(ب) تحويلات أخرى
3001.2 -	5361.9	2360.7	ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي :
0.0	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي
0.0	0.0	0.0	1- التحويلات الرأسمالية
0.0	0.0	0.0	2- حيازة الاصول غير المنتجة غير المالية
3001.2 -	5361.9	2360.7	الحساب المالي
159.8 -	159.8	0.0	1- الإستثمار المباشر
159.8 -	159.8	0.0	(أ) إستثمار مباشر في الخارج
0.0	0.0	0.0	(ب) إستثمار مباشر في ليبيا
0.0	0.0	0.0	- قطاع النفط
0.0	0.0	0.0	- أخرى
395.3 -	395.3	0.0	2- إستثمار الحافطة
395.3 -	395.3	0.0	(أ) الأصول
0.0	0.0	0.0	(ب) الخصوم
2446.1 -	4806.8	2360.7	3- إستثمارات أخرى
2891.4 -	4670.2	1778.8	(أ) الأصول
4670.2 -	4670.2	0.0	1- إئتمانات تجارية
678.3	0.0	678.3	2- القروض
1100.4	0.0	1100.4	3- العملة والودائع
0.0	0.0	0.0	4- أصول أخرى
445.3	136.6	581.9	(ب) الخصوم :
0.0	0.0	0.0	1- إئتمانات تجارية
6.1 -	6.1	0.0	2- القروض
581.9	0.0	581.9	3- العملة والودائع
130.5 -	130.5	0.0	4- خصوم أخرى

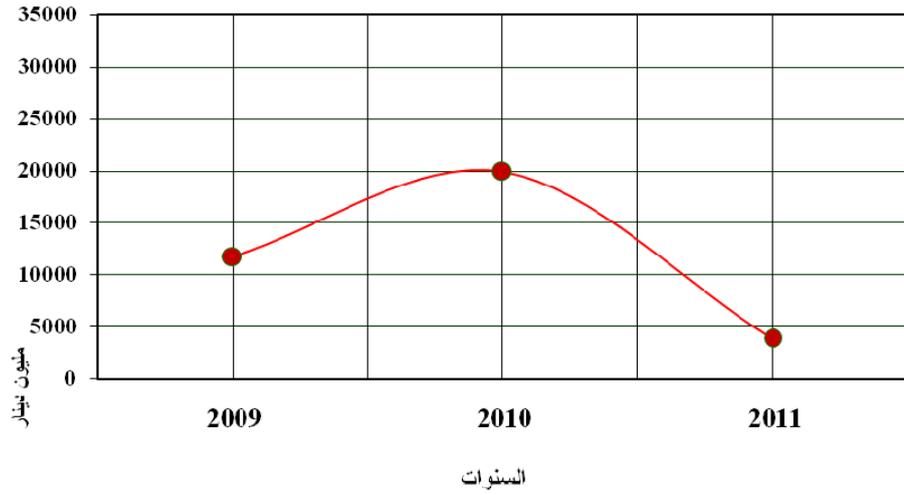
"مليون دينار"

.... تابع

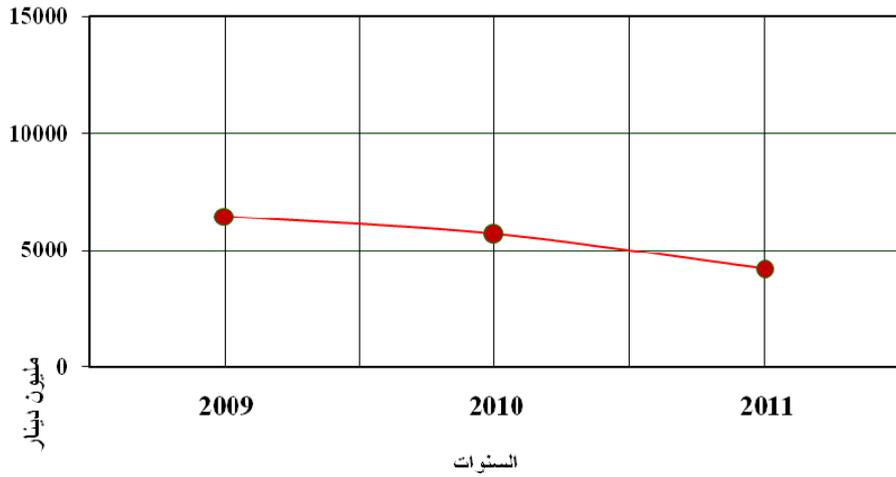
2011			البند
الرصيد	مدين	دائن	
869.8	26627.7	27497.5	مجموع (أولاً + ثانياً)
4214.7 -	4232.3	17.6	ثالثاً : الاصول الاحتياطية :
0.0	0.0	0.0	أ- الذهب النقدي
17.6	0.0	17.1	ب- حقوق السحب الخاصة
100.8 -	100.8	0.0	ج- وضع الإحتياطي لدى الصندوق
4131.5 -	4131.5	0.0	د- عملات أجنبية
3344.9 -	0	3344.9	رابعاً : السهو والخطأ
0.0	30860.0	30860.0	المجموع



وضع ميزان الحساب الجاري بميزان المدفوعات
خلال الفترة 2009-2011



الوضع الكلي لميزان المدفوعات
خلال الفترة 2009-2011



ملخص لوضع ميزان المدفوعات لعام 2012

تشير بيانات ميزان مدفوعات ليبيا لعام 2012 إلى تأثر الوضع العام للميزان بارتفاع الإيرادات النفطية خلال العام نتيجة لوصول إنتاج وصادرات ليبيا النفطية لمعدلاتها شبه الطبيعية عما كانت عليه قبل عام 2011 ، وكذلك ارتفاع أسعار النفط الخام في الاسواق العالمية ، وإن كانت أسعار النفط في الاسواق العالمية خلال العام قد شهدت أكبر موجة من التذبذبات حيث سجل من أكثر الاعوام تذبذباً في أسعار النفط وأكثرها حيرة في مدى تأثيرات العوامل المتحكمة في هذه الاسعار بشقيها الاساسي والثانوي ، حيث نجد أن العوامل الاساسية المتحكمة في أسعار النفط لم تكن هي اللاعب الاساسي المؤثر في هذه الاسعار وإن كان لها الأثر المباشر في بعض الاحيان في ارتفاع أسعار النفط ، سواء كان العامل الأهم المتمثل في العرض والطلب أو المخزون الاستراتيجي وقوة الاقتصاد وحالة النمو و سعر الصرف الدولار ، ولكن العوامل الثانوية وبالاخص العامل الجيوسياسي كان الأبرز تأثيراً على الاسعار خلال معظم فترات العام الذي دعم أسعار النفط نحو الارتفاع بشكل ملحوظ . فمن العوامل الاساسية التي أثرت على أسعار النفط هذا العام الازمة الاقتصادية المستمرة منذ أشهر طويلة في دول الاتحاد الاوروبي وبالاخص اليونان واسبانيا ، كذلك الانخفاض في مستوى المخزون من المنتجات النفطية في البلدان الصناعية دعم أسعار المنتجات وخاصة الوسيطة ، كما أن بناء المخزون الاستراتيجي الصيني وقيام السعودية ببناء مخزونات كافية لتغطية إحتياجات توليد الكهرباء كانت لها تأثيرات واضحة تارة بارتفاع الاسعار وتارة بانخفاضها بحسب الزيادة أو النقصان في المخزونات . أما العوامل الثانوية التي كان لها أكبر الأثر على أسعار النفط التوترات في الشرق الاوسط وأهمها الملف النووي الإيراني الذي لعب دوراً مهماً في انخفاض صادرات النفط الإيراني بسبب العقوبات الامريكية والاوروبية على إيران من جراء برنامجها النووي والتهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز الذي يمر من خلاله حوالي 40% من إجمالي المعروض النفطي المتداول عالمياً . كذلك الكوارت

الطبيعية فقد كان لها دوراً مهماً أيضاً في تذبذب أسعار النفط هذا العام فكان لإعصار ساندي الذي ضرب الولايات المتحدة تأثيره الفعال في خفض إستهلاك النفط بعدما اغلقت عدة مصاف ، كذلك الفيضانات في نيجيريا والتي أثرت بشكل ملحوظ على إنتاج الولة الافريقية من النفط الخام .

وعليه فإن العوامل الاقتصادية والجيوسياسية التي أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على أسعار النفط في الاسواق العالمية خلال عام 2012 نجدها كانت تصب في مصلحة الدول الرئيسية المصدرة للنفط والتي كان يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على كميات النفط المباعه وأسعار النفط في الاسواق العالمية والتي من ضمنها ليبيا، فقد حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا خلال العام 2012 فائضاً بلغ 16.9 مليار دينار مقابل 4.2 مليار دينار لعام 2011 (أي مايعادل 14.4% من الناتج المحلي الاجمالي)

فيما يلي تحليل للبنود الرئيسية المكونة لميزان المدفوعات :-

أولاً - الحساب الجاري :

أضهرت بيانات ميزان المدفوعات لعام 2012 إلى إرتفاع الحساب الجاري (سلع، خدمات دخل وتحويلات جارية) بمقدار 26.1 مليار دينار ليلبغ 30.0 مليار دينار (اي مايعادل 25.5% من الناتج المحلي الاجمالي) مقابل 3.9 مليار دينار عام 2011 (اي مايعادل 7.8% من الناتج المحلي الاجمالي) ، ويعزى السبب في إرتفاع فائض الحساب الجاري إلى الارتفاع الملحوظ في فائض الميزان التجاري لعام 2012 بمقدار 35.1 مليار دينار والبالغ 44.7 مليار دينار عام 2012 مقابل 9.6 مليار دينار عام 2011 ، كما سجل ميزان الخدمات عجز بلغ 8.6 مليار دينار مقابل عجز مقداره 5.3 مليار دينار في عام 2011 ، أما بالنسبة لحساب الدخل (تعويضات العاملين، ودخل الإستثمار) فقد سجل عجزاً مقداره 2.4 مليار دينار مقابل فائض بلغ مقداره 68.0 مليون دينار في عام 2011 ، فيما حقق حساب

التحويلات الجارية عجزاً بلغ 3.6 مليار دينار مقابل عجز مقداره 460 مليون دينار في عام 2011.

وفيما يلي عرض لأهم بنود هذا الحساب :-

1 - الميزان التجاري :

إن لرجوع إنتاج وصادرات ليبيا النفطية لمعدلاتها شبه الطبيعية عما كانت عليه قبل عام 2011 و ارتفاع أسعار النفط في أسواق النفط العالمية خلال عام 2012 إنعكس بشكل أيجابي على قيمة الصادرات النفطية التي تعد المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والداعم الرئيسي للإحتياجات الرسمية للمصرف المركزي من العملات الأجنبية ، حيث بلغ متوسط أسعار النفط الليبي لعام 2011 مسيحي 101.9 دولار للبرميل مقابل 110.5 دولار للبرميل عام 2012 بنسبة ارتفاع قدرها 8.4% ، ولعل بيانات حساب الميزان التجاري لعام 2012 تعطي صورة واضحة للأثار الايجابية الناجمة عن رجوع صادرات ليبيا النفطية الى وضعها الطبيعي و ارتفاع اسعار النفط خلال العام ، فقد ارتفع فائض الميزان التجاري من 9.6 مليار دينار خلال عام 2011 إلى 44.7 مليار دينار لعام 2012 نتيجة لارتفاع قيمة الصادرات النفطية بمقدار 52.6 مليار دينار ليصل إلى 75.4 مليار دينار عام 2012 مقابل 22.8 مليار دينار عام 2011 .

في حين إرتفعت قيمة الواردات لتبلغ 32.2 مليار دينار في عام 2012 مقابل 13.7 مليار دينار عام 2011 .

2 - حساب الخدمات ، الدخل و التحويلات الجارية :

اظهر صافي حساب الخدمات ، الدخل والتحويلات الجارية لعام 2012 عجزاً بلغ 14.6 مليار دينار مقابل عجز بلغ 5.7 مليار دينار في عام 2011 ، ويعزى الارتفاع الملحوظ في عجز هذا الحساب إلى إرتفاع العجز في حساب الخدمات بنسبة 62.3% ليصل إلى 8.6

مليار دينار عام 2012 مقابل 5.3 مليار دينار في عام 2011 وكذلك عجز حساب التحويلات الجارية والبالغ 3.6 مليار دينار لعام 2012 مقابل عجز بلغ 460 مليون دينار لعام 2011 في حين بلغ عجز حساب الدخل 2.4 مليار دينار عام 2012 .

ثانياً – الحساب الرأسمالي والمالي

أسفرت حركة المعاملات الرأسمالية والمالية لليبيا مع العالم الخارجي في عام 2012 المتمثلة في التحويلات الرأسمالية ، وحياسة الأصول غير المنتجة غير المالية ، وصافي حركة الاستثمارات المباشرة سواء إلى الداخل أو إلى الخارج ، والتغير في وضع المحافظ الاستثمارية ، وصافي حركة الاستثمارات الأخرى المتمثلة في الائتمانات التجارية والقروض الطويلة والقصيرة الأجل والعملة والودائع لدى السلطات النقدية أو المصارف أو الحكومات العامة أو القطاعات الأخرى تدفقاً للخارج بلغ 9.9 مليار دينار ، مقابل تدفقاً للخارج بلغ 3.0 مليار دينار في عام 2011 .

ثالثاً – الميزان الكلي

حقق الميزان الكلي لميزان مدفوعات ليبيا فائضاً بلغ 16.9 مليار دينار خلال عام 2012 ، مقابل 4.2 مليار دينار خلال عام 2011 .

ميزان المدفوعات
لسنة 2012

"مليون دينار"

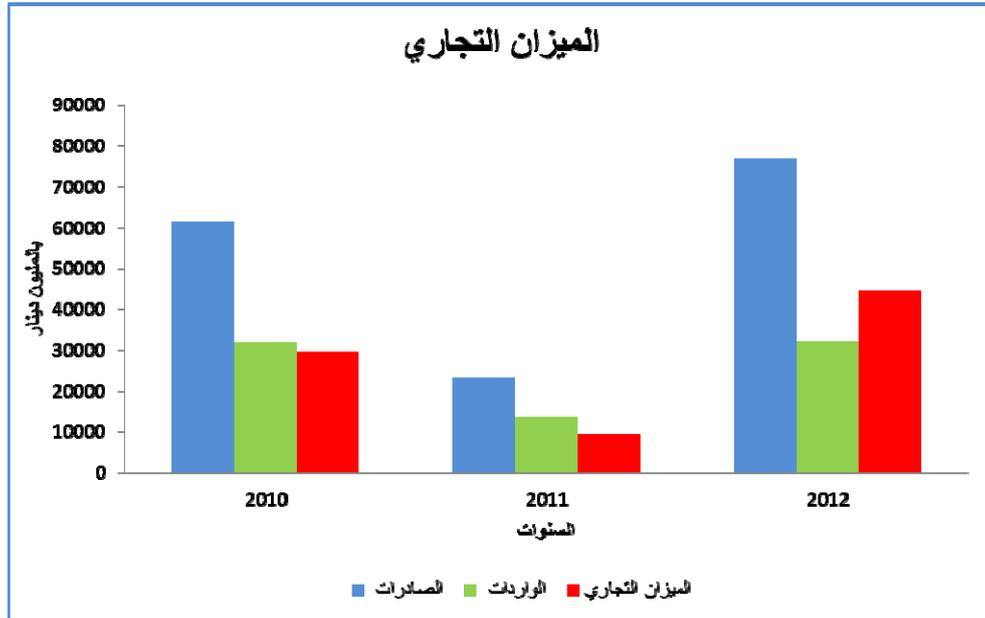
2012			البند
الرصيد	مدين	دائن	
30033.7	50064.7	80098.5	أولاً : حساب العمليات الجارية :
44649.5	32243.4	76892.9	السلع
44649.5	32243.4	76892.9	1- بضائع
700010.9	5344.2	75355.1	(أ) قطاع النفط
25361.4 -	26899.2	1537.8	(ب) القطاعات الأخرى
0.0	0.0	0.0	2- ذهب غير نقدي
8623.1 -	8814.8	191.8	الخدمات
2915.4 -	3053.4	138.0	1- النقل
2564.9 -	2564.9	0.0	(أ) النقل البحري
350.5 -	488.5	138.0	(ب) النقل الجوي
0.0	0.0	0.0	(ج) نقل آخر
3221.6 -	3221.6	0.0	2- السفر
38.6 -	51.3	12.7	3- خدمات الاتصالات
0.0	0.0	0.0	4- خدمات التشييد
1544.5 -	1585.6	41.1	5- خدمات التأمين
0.0	0.0	0.0	6- خدمات الإمتياز والترخيص
0.0	0.0	0.0	7- خدمات مالية
0.0	0.0	0.0	8-خدمات الحاسب الآلي
0.0	0.0	0.0	9-خدمات ثقافية وترفيهية
903.0 -	903.0	0.0	10- خدمات حكومية
0.0	0.0	0.0	11-أنواع أخرى من خدمات الأعمال
2434.2-	5448.0	3013.8	الدخل
0.0	0.0	0.0	1- تعويضات العاملين
2434.2-	5448.0	3013.8	2- دخل الإستثمار
4453.8 -	5448.0	994.1	(أ) الإستثمار المباشر
1528.1	0.0	1528.1	(ب) إستثمار الحافظة
491.5	0.0	491.5	(ج) إستثمارات أخرى

"مليون دينار"

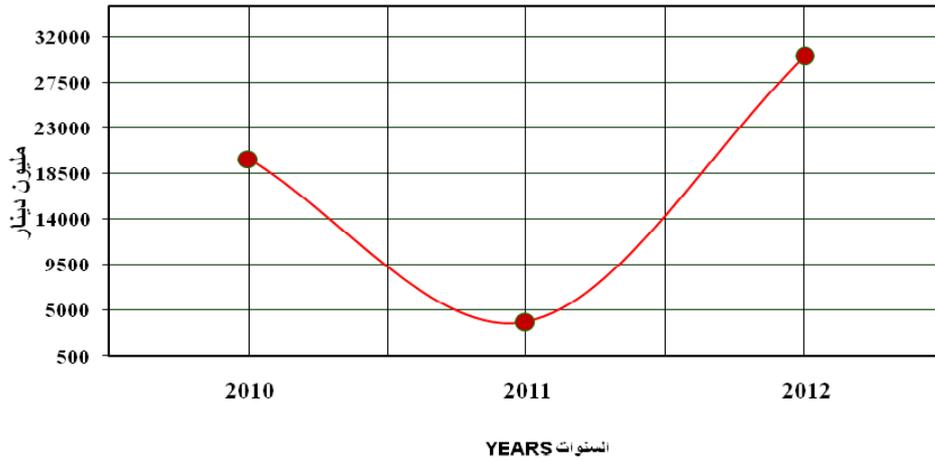
2012			البند
الرصيد	مدین	دائن	
3558.5-	3558.5	0.0	التحويلات الجارية
1075.0-	1075.0	0.0	1- القطاع الرسمي
2483.5 -	2483.5	0.0	2- قطاعات أخرى
2483.5 -	2483.5	0.0	(أ) تحويلات العاملين
0.0	0.0	0.0	(ب) تحويلات أخرى
9936.7 -	11036.0	1099.2	ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي :
0.0	0.0	0.0	الحساب الرأسمالي
0.0	0.0	0.0	1- التحويلات الرأسمالية
0.0	0.0	0.0	2- حيازة الاصول غير المنتجة غير المالية
9936.7 -	11036.0	1099.2	الحساب المالي
3161.1 -	3161.1	0.0	1- الإستثمار المباشر
3161.1 -	3161.1	0.0	(أ) إستثمار مباشر في الخارج
0.0	0.0	0.0	(ب) إستثمار مباشر في ليبيا
0.0	0.0	0.0	- قطاع النفط
0.0	0.0	0.0	- أخرى
680.8 -	680.8	0.0	2- إستثمار الحافطة
680.8 -	680.8	0.0	(أ) الأصول
0.0	0.0	0.0	(ب) الخصوم
6094.9 -	7194.1	1099.2	3- إستثمارات أخرى
5670.6 -	6762.3	1091.5	(أ) الأصول
6368.0 -	6368.0	0.0	1- إئتمانات تجارية
282.5	252.0	534.5	2- القروض
414.9	142.1	557.0	3- العملة والودائع
0.0	0.0	0.0	4- أصول أخرى
424.2-	431.9	7.7	(ب) الخصوم :
0.0	0.0	0.0	1- إئتمانات تجارية
1.4	1.3	2.6	2- القروض
430.7-	430.7	0.0	3- العملة والودائع
5.0	0.0	5.0	4- خصوم أخرى

"مليون دينار"

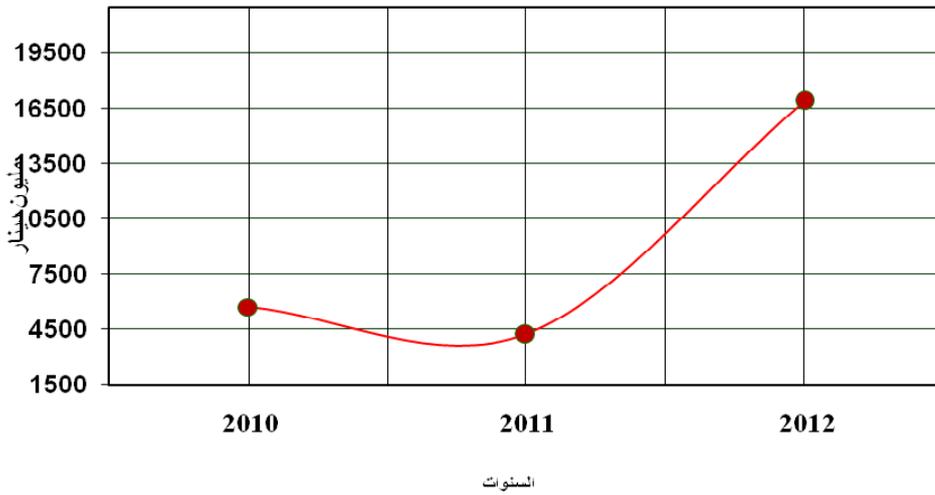
2012			البند
الرصيد	مدين	دائن	
20097.0	61100.7	81197.7	مجموع (أولاً + ثانياً)
16897.7 -	16897.7	0.0	ثالثاً : الاصول الاحتياطية :
437.2-	437.2	0.0	أ- الذهب النقدي
11.3-	11.3	0.0	ب- حقوق السحب الخاصة
0.9 -	0.9	0.0	ج- وضع الإحتياطي لدى الصندوق
16448.3 -	16448.3	0.0	د- عملات أجنبية
3199.3 -	3199.3	0.0	رابعاً : السهو والخطأ
0.0	81197.7	81197.7	المجموع



وضع ميزان الحساب الجاري بميزان المدفوعات
خلال الفترة 2010-2012



الوضع الكلي لميزان المدفوعات
خلال الفترة 2010-2012



ملخص منقح لميزان مدفوعات ليبيا
لعامي 2009 - 2010

بملايين الدينانير

2010	2009	البند
19927	11724	اولاً : الحساب الجارى
22267	12968	1. السلع والخدمات
29777	18816	أ. السلع
61658	46319	الصادرات (فوب)
59850	44626	قطاع الهيدروكربونات
1808	1693	صادرات أخرى
31881-	27503 -	الواردات (فوب)
7510-	5848 -	ب. الخدمات
485	481	دائن
7995-	6329 -	مدين
37-	721	2. الدخل
2206-	1785 -	دخل الإستثمار المباشر
2169	2506	دخل إستثمارات أخرى
2303-	1965 -	3. التحويلات الجارية
276-	264 -	الحكومة العامة
2027-	1701 -	القطاعات الأخرى
756-	625 -	قطاع النفط
1271-	1076 -	أخرى (تشمل تحويلات العاملين)
11474-	6870 -	ثانياً : الحساب الرأسمالي والمالي
1182-	258	الاستثمار المباشر
8064-	4190 -	إستثمار الحافطة
2228-	2938 -	إستثمارات أخرى
5693	6453	ثالثاً : الاصول الاحتياطية
2760 -	1599	رابعاً : صافى السهو والخطأ